



## قرار تعقيبي

### باسم الشعب التونسي

أصدرت الدائرة التعقيبية الرابعة بالمحكمة الإدارية القرار التالي بين:

المعقّبة: الإدارة العامة للأداءات في شخص ممثّلها القانوني ، مقرّها بشوارع  
المادي شاكر عدد 93 - تونس ،

من جهة،

والمعقّب ضده: .....  
مقرّه .....  
الكائن مكتبه .....  
نائبه الأستاذ

من جهة أخرى.

بعد الإطلاع على مطلب التعقيب المقدم من المعقبة المذكورة أعلاه بتاريخ 18 أوت  
2010 والمرسم بكتابة المحكمة تحت عدد 311481 طعنا في الحكم الصادر عن محكمة  
الإستئناف بقابس في القضية عدد 447 بتاريخ 28 ماي 2010 والقاضي نهائيا بقبول  
الإستئناف شكلا وفي الأصل بنقض الحكم الابتدائي والقضاء من جديد بقبول الإعتراض  
شكلا وفي الأصل بإلغاء قرار التوظيف الإجباري للأداء عدد 2006/137 المؤرخ في 1  
نوفمبر 2006 وإعفاء المستأنف من الخطية وإرجاع مالها المؤمن إليه .

وبعد الإطلاع على الحكم المطعون فيه الذي تفيد وقائعه أنّ المعقّب ضده استهدف  
إلى مراجعة جبائية أولية لوضعيته الجبائية آلت إلى صدور قرار في التوظيف الإجباري تحت  
عدد 2006/137 يقضي بمطالبتة بمبلغ قدره اثنان وثمانون ألفا وثلاثمائة وخمسون دينارا  
(82.350,000 د) فاعترض عليه لدى المحكمة الابتدائية بقبلي التي قضت بموجب

الحكم الصادر في القضية عدد 1768 بتاريخ 10 فيفري 2010 برفض الاعتراض شكلا فاستأنفه المعقب ضدّه لدى محكمة الإستئناف بقابس و تعهدت الدائرة المدنية بملف القضية و أصدرت الحكم المبين منطوقه بالطالع والذي هو محل الطعن المائل .

وبعد الإطلاع على مذكرة بيان أسباب الطعن التي تقدّمت بها المعقبة بتاريخ 28 أوت 2010 والرامية إلى قبول مطلب التعقيب شكلا وفي الأصل نقض الحكم المطعون فيه وحمل المصاريف القانونية على المعقب ضدّه بالإستناد إلى :

- سوء تطبيق الفصل 7 من مجلة المرافعات المدنية والتجارية : بمقولة أن المحكمة المصدرة للحكم المطعون فيه قضت بأن تبليغ قرار التوظيف الإجباري إلى المطالب بالأداء بغير العنوان المضمّن بالتصريح بالوجود في غير طريقه وأن التبليغ إلى العنوان المضمن بكتب بيع الأصل التجاري لا يمكن الإحتجاج به والحال أن هذا العنوان الأخير يعتبر مقرا مختارا على معنى الفصل 7 من مجلة المرافعات المدنية والتجارية لكونه المقر الذي عيّنه الإتفاق وهو آخر عنوان مصرّح به وآخر عنوان متوفر لدى الإدارة . كما أن التفويت في الأصل التجاري يؤول إلى انقطاع صلة المعقب ضدّه به ويشكل حائلا دون مخاطبته بعنوانه . ولا يمكن أن يكون تقصير المعقب ضده في إعلام الإدارة بتغيير عنوانه واجتهاد الإدارة للتوصل إلى العنوان الجديد سندا لمؤاخذتها .

- خرق أحكام الفصل 57 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات: ذلك أن المحكمة المصدرة للحكم المطعون فيه لم تستفطن إلى الواجب المحمول على المعقب ضدّه بمقتضى الفصل 57 السالف الذكر والذي يقتضي منه إيسداع تصريح بتغيير عنوانه بمكتب الأداءات الراجع له بالنظر في أجل 30 يوما من تغيير المنشأة أو المقر خاصة وأنه غيّر طبيعة النشاط الذي يمارسه من استغلال وحدة تبريد إلى استغلال مخبزة بعنوان جديد ولا يمكن تحميل الإدارة مسؤولية هذا التقصير .

- خرق مقتضيات الفقرة الثانية من الفصل 58 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات : ذلك أن محكمة البداية قضت ببطالان محضر تبليغ قرار التوظيف الإجباري لعدم اعتماد العنوان الوارد بالتصريح بالوجود لممارسة نشاط استغلال وحدة التبريد والحال أنه كان عليها تحميله مسؤولية الإخلال بالفصل 58 سالف الذكر الذي يفرض عليه الإعلام بالتفويت في الأصل التجاري والإنقطاع الكلي عن

العمل في مؤسسته الأصلية وعدم مؤاخذه الإدارة عن اعتماد آخر عنوان متسوفر لسديها يوافق العنوان الميّن صلب رخصة استغلال مخبزة بتاريخ 18 نوفمبر 1999 وعدم تسلم مكنوب التبليغ لا يعني عدم صحة ذلك العنوان أو نقصانه وإنما عدم حرصه على تسلمه .  
- خرق الفصل 548 من مجلة الإلتزامات والعقود : ذلك أنه وخلافا لما ذهببت إليه محكمة الإستئناف فإن العنوان المضمن بعقد بيع الأصل التجاري المتضمن عنوان المعقب ضده يعتبر حجة عليه طالما كان صادرا عنه عملا بالفصل 548 سالف الذكر .

- خرق الفصل 50 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية : ذلك أن محكمة الإستئناف خلصت إلى أن قرار التوظيف الإجباري نصّ على محقق واحد خلافا لما أوجبه الفصل 50 سالف الذكر من تعدّد المحققين والحال أن تعرّض هذا الفصل لعبارة اسم ولقب المحققين ورد لغاية الإسناد لا لغاية التعداد ولا يعني بالتالي حصر عدد الأعوان المكلفين بالمراجعة الجبائية وإنما بيان هوية من أعدّ القرار ورتبته وهو ما يتأكد من خلال الفقرة الثانية من الفصل 39 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية التي نصّت على أن المراجعة الجبائية المعمّقة يمكن أن تتمّ من قبل عون واحد أو مجموعة من الأعوان وبالتالي ومن باب أولى وأحرى من الجائز أن تتم عملية المراقبة الأولية من قبل محقق واحد لأن من أمكنه الأكثر أمكنه الأقل وهو ما كرسه فقه قضاء المحكمة الإدارية في هذا المجال .

وبعد الإطلاع على بقية الأوراق المطروقة بالملف .

وبعد الإطلاع على القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في غرة جوان 1972 والمتعلق بالمحكمة الإدارية مثلما تمّ تنقيحه و إتمامه بالنصوص اللاحقة وأخرها القانون الأساسي عدد 2 لسنة 2011 المؤرخ في 3 جانفي 2011 .

وبعد الإطلاع على ما يفيد استدعاء الطرفين بالطريقة القانونيّة لجلسة المرافعة المعيّنة ليوم 25 فيفري 2013 ، وبها تلا المستشار المقرر السيد أحمد سهيل الراعي ملخصا لتقريره الكتابي ولم يحضر الأستاذ ..... نائب المعقب ضده ووجه إليه الإستدعاء طبق القانون ،

وحيث يقتضى الفصل 51 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية أن " يبلغ قرار التوظيف الإجباري للأداء للمطالب بالأداء بالطرق المنصوص عليها بالفصل 10 من هذه المجلة".

وحيث تضمن الفصل 10 من نفس المجلة أن مطالب وإعلامات مصالح الجبائية المنصوص في شأها على أجل محدد للرد عليها تبليغ " عن طريق أعوان هذه المصالح أو العدول المنفذين أو مأموري المصالح المالية أو بواسطة رسالة مضمونة الوصول مع الإعلام بالبلوغ. ويخضع التبليغ إلى أحكام مجلة المرافعات المدنية والتجارية".

وحيث جاء في الفصل 7 من مجلة المرافعات المدنية والتجارية أن " المقر الأصلي للشخص هو المكان الذي يقيم فيه عادة والمكان الذي يباشر فيه الشخص مهنته أو تجارته يعتبر مقرا أصليا له بالنسبة للمعاملات المتعلقة بالنشاط المذكور .  
والمقر المختار هو المكان الذي يعينه الاتفاق أو القانون لتنفيذ التزام أو للقيام بعمل قضائي".

وحيث يقتضى الفصل 57 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات أن " تودع لدى مركز أو مكتب مراقبة الضرائب الذي يرجع له بالنظر المعنيون بالأمر كل وثيقة تنص على تنقيح القوانين الأساسية أو تحويل المقر الرئيسي أو تحويل المنشأة أو ترفيع أو تخفيض في رأس المال أو المصادقة على النتائج وكيفية توزيعها وكذلك تقارير مراقبي الحسابات والمحققين وذلك مقابل وصل تسليم أو بإرسالية مضمونة الوصول خلال الثلاثين يوما من تاريخ مداوات الجلسة العامة التي أقرتها أو التي علمت بها.

كما يلزم الأشخاص المعنويين المنصوص عليهم بالفصل 4 من هذه المجلة وشركات الشخص الواحد ذات المسؤولية المحدودة والأشخاص الطبيعيين الذين يتعاطون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفة أو مهنة غير تجارية بإيداع تصريح بتغيير عنوان المنشأة أو المقر الاجتماعي أو المقر الرئيسي بمكتب مراقبة الأداءات الراجعين له بالنظر بالطريقة المنصوص عليها أعلاه خلال الثلاثين يوما من تاريخ تغيير المنشأة أو المقر".

وحيث يؤخذ من الأحكام السالف بيانها أن المقر في المادة الجبائية يكون أصليا يوافق المكان المعلوم بدهاء لمباشرة المطالب بالضريبة لنشاطه كما يمكن أن يكون مختارا يتحدد بالرجوع إلى التصريح بالوجود المودع لدى الإدارة .

وحيث يتبين بالرجوع إلى أوراق الملف أن محضر تبليغ قرار التوظيف الإجباري تم توجيهه إلى المعقب ضده في "حي أولاد عمر ، العوينة - دوز" دون أن يكون موافقا لا لعنوان نشاطه الأصلي ، المتمثل في صناعة الخبز ، المبين ببطاقة التعريف الجبائية بالعوينة الجنوبية - دوز ولا للعنوان الذي عينه الفصل الثامن من عقد البيع المظروف بالملف لنشاطه الثانوي المتمثل في استغلال وحدة تبريد التمور الكائن بطريق دوز ، الفوار - قبلي .

وحيث يكون الحكم المطعون فيه في طريقه لما قضى باختلال إجراءات تبليغ قرار التوظيف الإجباري وباعتبار آجال الاعتراض عليه مفتوحة على هذا الأساس ، الأمر السذي يتجه معه رفض المطعن الراهن .

#### - عن المطعن المتعلق بمخرق الفصل 50 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية :

حيث تعيب المعقبة على محكمة الإستئناف قضاءها بإلغاء قرار التوظيف الإجباري بناء على تنصيصه على محقق واحد خلافاً للفصل 50 السالف الذكر الذي أوجب تعدد المحققين والحال أن تعرض هذا الفصل لعبارة اسم ولقب المحققين ورد لغاية الإسناد لا لغاية التعداد ولا يعني حصر عدد الأعوان المكلفين بالمراجعة الجبائية وإنما بيان هوية من أعدّ القرار ورتبته وهو ما يتأكد من خلال الفقرة الثانية من الفصل 39 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية التي نصّت على أن المراجعة الجبائية المعمّقة يمكن أن تتم من قبل عون واحد أو مجموعة من الأعوان وبالتالي ومن باب أولى وأحرى من الجائز أن تتم عملية المراقبة الأولية من قبل محقق واحد لأن من أمكنه الأكثر أمكنه الأقل وهو ما كرسه فقهاء قضاء المحكمة الإدارية في هذا المجال .

وحيث تضمّن الفصل 50 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية أنه "بصرف النظر عن أحكام الفصل 65 من مجلة تشجيع الاستثمارات يتمّ التوظيف الإجباري للأداء المنصوص

عليه بالفصل 47 من هذه المجلة بواسطة قرار معلل يصدره وزير المالية أو من فوض له وزير المالية في ذلك على أساس النتائج التي أفضت إليها المراجعة الجبائية وردّ المطالب بالأداء عليها إن توفر. ويتضمن قرار التوظيف الإجباري للأداء البيانات التالية :

- مصالح الجباية التي تولت إجراء المراجعة الجبائية،
- طريقة توظيف الأداء المتبعة،
- الأسس القانونية التي انبنى عليها القرار،
- اسم ولقب المحققين ورتبهم،
- تاريخ بداية المراجعة المعمقة وختمها ومكافئها،
- السنوات والأداءات التي شملتها المراجعة الجبائية،
- مبلغ الأداء المستوجب والخطايا المتعلقة به أو التعديلات المتعلقة بفائض الأداء وبالخسائر وبالاستهلاكات المؤجلة طبقا للقانون،
- القباضة المالية التي سيتمّ بها تثقيف المبالغ المستوجبة،
- إعلام المطالب بالأداء بحقه في الاعتراض على قرار التوظيف الإجباري للأداء لدى المحكمة الابتدائية المختصة ترايبا والأجل المحدّد لذلك،
- إعلام المطالب بالأداء بإمكانية توقيف تنفيذ القرار طبقا لأحكام الفصل 52 من هذه المجلة".

وحيث لئن أوجب الفصل 47 السالف الذكر التنصيص على اسم ولقب المحققين ورتبهم بقرار التوظيف الإجباري فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن تتمّ عملية المراجعة من قبل أكثر من محققّ واحد ذلك أن استعمال عبارة الجمع كان بغاية استيعاب الحالات التي تتمّ فيها المراجعة من قبل أكثر من عون واحد وهو ما يتدعمّ بقراءة أحكام الفصل 39 من نفس المجلة التي تنصّ على وجوب أن يحدّد الإعلام بالمراجعة اسم العون أو الأعوان المكلفين بها .

وحيث تكون محكمة الإستئناف لما قضت بخلاف ذلك معتبرة أن أحكام الفصل 50 سالف الذكر تقتضي تعدّد المحققين فد حادت عن النهج السليم في تطبيق القانون ، الأمر الذي يتّجه معه قبول المطعن المائل ونقض الحكم المطعون فيه على هذا الأساس .

## و لهذه الأسباب

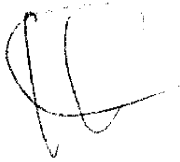
قررت المحكمة :

أولاً : قبول مطلب التعقيب شكلاً و أصلاً و نقض الحكم الإستئنائي المطعون فيه و إحالة ملف القضية على محكمة الإستئناف بقايس لتعيد النظر فيها بهيئة جديدة .  
ثانياً : حمل المصاريف القانونية على المعقب ضدّه .

و صدر هذا القرار عن الدائرة التعقيبية الرابعة برئاسة السيد عبد السلام المهدي قريصية وعضوية المستشارين السيدين فريد الصغير و الحبيب الأطرش .

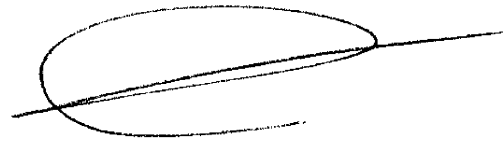
و تلي علنا بجلسة يوم 18 مارس 2013 بحضور كاتبة الجلسة السيدة سماح الماجري .

المقرر



أحمد سهيل الراعي

الرئيس



عبد السلام المهدي قريصية

الكاتب العام للمكتب الإداري  
الإستئناف  
أحمد سهيل الراعي